تصميم وبناء نظام نص مترابط للمعلومات القانونية العسكرية في العراق للمدة من 1921 لغاية 2000

د. بشرى كمال طه الجبوري

1-1 المقدمة :

أحدثت التكنولوجيا الحديثة تحولات جذرية في عدد من المجالات وكان لمجال خزن واسترجاع المعلومات نصيباً وافراً، إذ أصبح بالإمكان خزن نصوص الوثائق بكاملها في ذاكرة الحاسوب وأتاحتها للمستفيدين وتجنيبهم عناء البحث في مكتبات متفرقة والربط بين محتويات الوثائق ومحتويات المكتبات وهذا ما يسمى بنظام النص المترابط Hypertext.

تختلف نظم النص المترابط عن نظم الخزن التقليدية اليدوية منها أو الآلية إذ أن نظم الخزن التقليدية تقدم تعريفاً مختصراً للوثيقة كبطاقة فهرس أو قاعدة بيانات ببليوغرافية، حيث يتعين على المستفيد بذل الجهد للحصول على الوثيقة وقد لا يتيسر له إيجادها.أما في نظام النص المترابط فإن للمستفيد القدرة على تصفح الوثيقة وهو جالس أمام شاشة الحاسوب والإلمام بما تحتويه من نصوص وجداول وصور وما يرتبط بها من وثائق تعالج الموضوع ذاته. كذلك فإن نظم النصوص المترابطة خلقت تقارباَ بين المستفيدين والمؤلفين من خلال إعطاء القدرة للمستفيدين على تحديث النصوص بالإضافة والتعديل ومخاطبة المؤلف دون المساس بنص الوثيقة، حفاظاَ على حقوق التأليف وأمن المعلومات. كما أن هذه النظم أعطت المستفيد حرية التنقل من معلومة إلى أخرى ضمن الوثيقة الواحدة ومن وثيقة إلى أخرى ضمن موضوع واحد أو مواضيع ترتبط بعلاقات معينة، الأمر الذي ساعد على استحداث طرق ومسارات تختلف عن السياق المعتاد في الرجوع إلى المعلومات من خلال الإطلاع المتسلسل على تلك المعلومات. إن فكرة النصوص المترابطة على قدمها (كانت بداياتها عام 1945) إلا أنها لم تطبق حتى عام 1987، إذ اعتمدتها شركة أبل ماكنتوش للحاسبات

من خلال منتوجها الهايبركارد HyperCard ([1]) أما في مجال النصوص القانونية التشريعية المترابطة فإن مشروع Justus ([2]) يعتبر الرائد في المجال المنوه به آنفاً إذ تم اعتماده عام 1988 في المملكة المتحدة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد اعتمدت مكتبة الكونغرس ذات الفكرة فيما يتعلق بالنصوص القانونية التشريعية من خلال مشروع Thomas ([3]) الذي أنجز عام 1995. عربياً لا يتوفر مثل تلك الأنظمة في مجال النصوص القانونية العسكرية المترابطة.

جاءت هذه الدراسة لتضع حداً للتشتت الحاصل في النصوص القانونية العسكرية في العراق ولتعطي صورة واضحة لتلك النصوص وكل ما يرتبط بها من قرارات وتعديلات وأنظمة وتعليمات وشروحات وآراء وفتاوى خاصة بالمؤسسة العسكرية وجمعها ضمن أطار مبني ومصمم لاستيعاب تلك النصوص دون الحاجة إلى معرفة متعمقة في البرمجة أو في علم الحاسوب من قبل المستفيدين بكافة فئاتهم.

2-1 المشكلة :

من خلال التطبيق العملي للتشريعات المشار اليها في أعلاه ظهرت العديد من المشاكل التي جابهت الجهات المستفيدة وفيما يلي بعضاً منها:

1-2-1 هل المؤسسة العسكرية على دراية كاملة بكافة التشريعات القانونية العسكرية ذات العلاقة بالمسائل المطروحة وكل ما يتعلق بها من قرارات وأنظمة وتعليمات وأراء وفتاوى المتخصصين في المجال أعلاه؟

2-2-1 هل وجود الكتب والأدلة والكشافات المرشدة للتشريعات العسكرية يغطي احتياجات الجهات ذات العلاقة ويساعدها على معالجة الحالات المطروحة أمامها دون توسيع هامش الفتوى والاجتهاد ؟

3-2-1 مدى إدامة الأدلة والفترات الزمنية التي تغطيها ومدى تكاملها؟

---

(1) George L. Abbot. Hypertext Applications, Bulletin of the American Society for Information Science, December \ January , 1990, p. 13.

(2) Eve. Wilson. The course of Justus, **Ibid**, p. 22.

(3) Annual Report of the librarian of Congress, 1995.

1-2-4 هل المنهجية المتبعة في حفظ واسترجاع التشريعات العسكرية اليدوية منها أو الآلية تعطي للجهات التشريعية شبكة متكاملة من القوانين العسكرية وكل ما يرتبط بها من تعديلات وتعليمات وتفسيرات و آراء في ذات المجال؟

1-3 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف أهمها:

1-3-1 توفير الإسناد المعلوماتي للمستفيدين (بمختلف فئاتهم) في مجال التشريعات العسكرية من خلال توفير نظام نص مترابط لكل ما يتعلق بالتشريعات القانونية العسكرية.

1-3-2 التعمق والدقة في إعطاء المعلومات في كل ما يتعلق بالمجال أعلاه والقدرة على التعديل بالإضافة والحذف.

1-3-3 فتح عدة نوافذ معلوماتية مصممة لمعالجة التشريعات العسكرية وكل ما يتعلق بها في آن واحد.

1-3-4 تعزيز القدرة على المتابعة التأريخية للتشريعات العسكرية النافذة من خلال التعرف على كل ما يطرأ على تلك التشريعات من تغيير.

1-3-5 مسح أدبي لكل ما يتعلق بالتشريعات العسكرية في جمهورية العراق.

1-4 الأهمية :

تكمن أهمية الدراسة في حاجة المجتمع القانوني والمشرع في العراق إلى نضام نص مترابط للتشريعات القانونية العسكرية للوصل إلى المعلومات المطلوبة بأقل جهد وبالسرعة الممكنة.

1-5 الفرضيات :

1-5-1 استخدام أسلوب النص المترابط له تأثير مباشر في رسم مخطط للمعلومات وكل ما يتعلق بها.

1-5-2 تحديد الروابط (Links) بين نصوص التشريعات القانونية العسكرية وكل ما يتعلق بها، له تأثير إيجابي على حفظ وحدة المصطلحات بين المؤسسات العسكرية كافة.

1-5-3 بناء العلاقات بين نصوص التشريعات القانونية العسكرية يحدد المعلومات ذات العلاقة بالطلب من قبل المستفيدين.

1-5-4 استخدام نظام النص المترابط يحسن الاسترجاع.

1-6 حدود الدراسة :

اشتملت الدراسة على ما يأتي:

1-6-1 الحدود الموضوعية: هي كل ما يتعلق بالتشريعات القانونية العسكرية النافذة من:

أولاَ : القوانين

ثانياَ : القرارات

ثالثاَ : الأنظمة بإختلاف جهات إصدارها.

رابعاَ : التعليمات بإختلاف جهات إصدارها.

خامساَ : التعديلات على ما ورد في (أولاَ ، ثانياَ ، ثالثاَ) أعلاه.

سادساَ : التفسيرات والشروحات.

سابعاَ : فتاوى و آراء مجلس شورى الدولة.

1-6-2 الحدود الزمانية :

تشمل الدراسة الأعوام من عام 1921 لغاية عام 2000 أي لفترة (80) ثمانين عاماَ.

1-6-3 الحدود الشكلية :

أولاً : الجريدة الرسمية لجمهورية العراق (جريدة الوقائع العراقية) بواقع 3,840 ثلاثة آلاف وثمانمائة وأربعون عدداً.

ثانياً : الكتب الجامعة للقوانين والأنظمة.

ثالثاً : الكتيبات، الشروحات والتفسيرات.

رابعاً : الأدلة والكشافات .

خامساً : السجلات، سجلات آراء وفتاوى مجلس شورى الدولة / وزارة العدل.

1-7 المنهجية :

تم اعتماد المنهج المسحي لجمع المعلومات حيث قامت الباحثة بمسح شامل للتشريعات العسكرية وما يرتبط بها من معلومات قانونية وفرزها من المصادر المعتمدة في مجتمع الدراسة.

1-8 مجتمع الدراسة:

تم اختيار التشريعات القانونية العسكرية النافذة فقط والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية لجمهورية العراق) ولفترة زمنية حددت بـــ (80) ثمانين عاماً كما تم الدخول إلى سجلات مجلس شورى الدولة وفرز القرارات الخاصة بالفئات العسكرية منذ تأسيس المجلس عام 1979 وحتى عام 2000 أي لمدة (22) إثنين وعشرون عاماً. والجدول أدناه يمثل مجتمع الدراسة.

شكل رقم(1)

جدول بأعداد التشريعات وما يرتبط بها من معلومات (مجتمع الدراسة)

الموضوع	العدد	عدد الصفحات	السنة
القوانين	24	331 صفحة	2000 _ 1921
القرارات*	358	277 صفحة	2000 _ 1971
الأنظمة	27	247 صفحة	2000 _ 1964
قرارات مجلس شورى	53	89 صفحة	2000 _ 1979

الدولة			
العدد الكلي	462 (مجتمع الدراسة)	944 (صفحة)	80 (عاماً)

* تتضمن (الألغاءات، الأضافات، الحذوفات، التعليمات).

2. متطلبات ومراحل بناء نظام نص مترابط للمعلومات القانونية العسكرية في العراق :

2-1 متطلبات بناء النظام :

2-1-1 الأجهزة :

يعتبر نظام النص المترابط من الأنظمة الحديثة التي يتوافق استخدامها مع أجهزة حاسوبية نوع Pentium بمعالج (1، 2، 3، 4 CPU) ومشغل أقراص ليزري (650 MB ميغا) وطابعة دون تحديد.

2-1-2 نظام التشغيل:

إعتمد نظام التشغيل Windows 98 كبيئة لتنفيذ هذا البرنامج أو اعتماد أي نظام تشغيل أحدث.

2-1-3 برامج تحديد النصوص :

استخدام برنامج Microsoft front page لتحرير نصوص وإيعازات لغة HTML واللغة المساعدة لها. كما تم إستخدام الإصدار (2000) الذي هو عبارة عن مجموعة برامج Microsoft Office 2000 بالإضافة إلى استخدام برنامج Not bad لتحرير النصوص في Windows 98 ولكتابة بعض الإيعازات في لغة HTML .

2-1-4 لغات البرمجة :

أستعملت لغة Hyper text Mark-up Language (HTML) بشكل أساسي في برمجة النظام كما تمت الاستعانة بلغة Java Script كلغة مساعدة تعمل

داخل لغة HTML لتنفيذ إيعازات معينة يصعب على لغة HTML تنفيذها أو يكاد يكون مستحيلاً.

2-2 مراحل بناء النظام :

يمر بناء نظام النص المترابط بمرحلتين أساسيتين هما :

2-2-1 مرحلة التكوين .

2-2-2 مرحلة بناء نموذج المستفيد.

وسيتم أدناه توضيح ذلك بالتفصيل.

2-2-1 مرحلة التكوين:

2-2-1-1 تحويل الوثيقة :

ضمنت الدراسة أنواع مختلفة من المعلومات القانونية العسكرية من القوانين والقرارات والأنظمة وقرارات مجلس شورى الدولة وبأشكال ورقية متباينة ما بين جريدة رسمية وكتب وسجلات ولأجل تحويل هذه الوثائق إلى نصوص رقمية (إدخالها إلى الحاسوب) كان لا بد من تجزئة العمل إلى ثلاث مراحل وكما موضح أدناه:

أولاَ : جمع النصوص :

من خلال إجراء مسح شامل لـــ (3,840) ثلاثة الآف وثمانمائة وأربعون عدداً من جريدة الوقائع العراقية (*) تم فرز (409) أربعمائة وتسعة نص لتشريع عسكري (**) لمدة (80) ثمانون عاماً.

كما أجري مسح شامل لسجلات مجلس شورى الدولة وتم فرز (53) ثلاث وخمسون قراراً تفسيرياً خاصاً بالقضايا العسكرية ولمدة (22) اثنان وعشرون عاماً، وبهذا يكون عدد النصوص القانونية المجمعة هو (462) أربعمائة واثنان وستون نصاً بواقع (944) تسعمائة وأربع وأربعون صفحة.

* جريدة أسبوعية تصدر عن وزارة العدل.

** تشمل (القوانين، القرارات، الأنظمة).

ثانياَ . تنظيم النصوص :

بعد جمع النصوص لا بد من إيجاد أسلوب تنظيمي يتناسب وإستخدامها من قبل الفئات العسكرية وذلك بترتيب التشريعات استناداَ إلى قوتها الملزمة (***) حيث تأتي القوانين بالمرتبة الأولى ثم القرارات فالأنظمة وأخيراَ قرارات مجلس شورى الدولة حيث تعتبر القوانين الأولى في التسلسل يأتي بعدها القرارات حيث يصدر الأثنان عن السلطة التشريعية في العراق تأتي الأنظمة بعدها من حيث القوة حيث تصدر عن السلطة التنفيذية أما قرارات مجلس شورى الدولة فتعتبر من المصادر التفسيرية للقضايا المستفسر عنها وتصدر هذه القرارات عن مجلس شورى الدولة. وقد رتبت النصوص داخل هذا الترتيب زمنياَ وبأسلوب تصاعدي أي منذ عام 1921 وتصاعدياَ لغاية عام 2000 باعتماد تأريخ إصدار التشريع وهذا ما طبق بالنسبة لقرارات مجلس شورى الدولة.

بعد ترتيب النصوص نظمت فهارس بذلك وكما يلي :

فهرس بأسماء القوانين وأرقامها وتأريخ إصدارها.

فهرس بأرقام القرارات وتأريخ إصدارها.

فهرس بأسماء الأنظمة وأرقامها وتأريخ إصدارها.

فهرس بأرقام قرارات مجلس شورى الدولة وتأريخ إصدارها.

رتبت هذه الفهارس وفقاَ لترتيب النصوص الذي تم ذكره في الفقرة ذاتها.

ثالثاَ : ترميز النصوص :

لغرض إدخال النصوص المجمعة إلى الحاسوب تم منح كل نص رمز خاص به لا يتكرر مع رمز نص آخر وبذلك يكون بمقدور الحاسوب تقبل النصوص المدخلة إليه وأدخلت النصوص المخلة إلى الحاسوب عن طريق طباعتها حيث لم تستطيع الباحثة الاستعانة بالمسح الضوئي (Scanner) للنصوص لأنها مستقاة من جريدة الوقائع العراقية التي تظهر فيها النصوص على هيئة أعمدة متجاورة في حالة القوانين

*** مقابلة مع السيد العقيد الحقوقي مؤيد عبيد حسن / دائرة القانونية / وزارة الدفاع.

أما القرارات فتظهر مجاورة لقرارات أخرى لا علاقة لها بالتشريعات العسكرية وينطبق هذا على الأنظمة.

أما فيما يخص قرارات مجلس شورى الدولة فقد كانت على شكل كتب رسمية فيما بين الوزارات والمجلس لذا كان لابد من إدخالها إلى الحاسوب عن طريق طباعتها وبذلك وحد الشكل الطباعي لكل نوع من أنواع المعلومات القانونية. كما أن الباحثة أضافت تأريخ النشر في الجريدة الرسمية لكل تشريع حيث أن معظم التشريعات تعتبر نافذة منذ تأريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

2-2-2 تكوين العقد: Nodes

أو تقطيع النص المدخل إلى أجزاء متتابعة يمثل كل جزء عقدة وبذلك يتكون داخل النص الواحد مجموعة من العقد التي تعطي النظام شكله المميز وتمنحه القدرة على الربط فيما بين هذه العقد وبما أن هذه العقد تمثل نصوصاً فأن الربط سيتم ما بين النصوص. يتضح من هذه الخطوة الترتيب الهرمي لتسلسل المواد داخل النص حيث يبدأ في الموضوع العام ثم بالتفريعات الأصغر ثم الصغر.

2-2-3 تكوين الروابط : Links

بعد تقطيع النصوص إلى عقد Nodes يحدد لكل عقدة رأس موضوع وبذلك يتكون داخل كل نص نصوص فرعية جديدة لكل منها رأس موضوع رابطة (Link) يعتمدها النظام للربط بين النصوص المختلفة حيث تم توحيد هذه الروابط بين نصوص القوانين والقرارات والأنظمة وقرارات مجلس شورى الدولة (*).

تمكن هذه الروابط المستفيد من التنقل داخل النص الواحد أو بين النصوص بصورة عامة.

تظهر هذه الروابط داخل النظام على هيئة أزرار buttons تعطي المستفيد صورة واضحة عن عدد الإرتباطات لكل نص.

شكل (2)

برنامج بلغة HTML

```
<html>
<head>

<title>قانون الأوسمة والأوشحة</title>
<base target="_self">
</head>

<body>

<b>
<p ALIGN="center"><font size="4" face="Monotype Koufi"
color="#800000">قانون الأوسمة والأوشحة </font>
<ul>
<p ALIGN="center"><font face="Monotype Koufi" size="4"
color="#0000FF"><a href="#aaa" target="_self">الفصل
الأول</a>     </font><font size="4"
face="Monotype Koufi"
color="#800000">       &n
bsp; </font></p>
<p ALIGN="right"><font size="3">أحكام عامة ـ :</font></p>
<div align="center">
 <center>
<table border="1" width="92%">
 <tr>
  <td width="25%">
<p ALIGN="center"><font size="3"><a href="#bbb">المادة ـ ٣ ـ
ـ ١</a></font></p>
  </td>
  <td width="34%">
<p ALIGN="center"><a href="#b01"><font size="3">ـ أولاً ـ المادة ـ ٢
تنبيـ ثانياً </font></p></a>
  </td>
  <td width="41%">
<p ALIGN="center"><a href="#b02"><font size="3">ـ أولاً ـ المادة ـ ١
ثانياً ـ ثالثاً ـ رابعاً</font></p></a>
  </td>
 </tr>
</table>
```

١. عقده اولى
٢. عقدة ثانية
٣. عقدة ثالثة
٤. ربط Link بين المادة ٣ والمادة ١
٥. ترميز الرابط اعلاه

2-2-2 بناء نموذج المستفيد :

يوفر النظام للمستفيد عدد من الأزرار Buttons التي تساعده عل تصفح النصوص وتمنحه القدرة على الإضافة والتعديل وسيتم الضغط على كل زر من هذه الأزرار للتعريف بما يمثله بالنسبة للنظام وفي هذه المرحلة سيكون التعامل فيما بين المستفيد والحاسوب فقط فبعد الضغط على My computer تظهر الشاشة الرئيسية وكالآتي:

2-2-2-1 الشاشة الرئيسية :

تتضمن على أربعة أزرار (اختيارات) هي القوانين، القرارات، الأنظمة وقرارات مجلس شورى الدولة. وبمقدور المستفيد الدخول إلى أي من هذه الاختيارات وفقاً لاحتياجاته بمجرد وضع مؤشر الفأرة Mouse أمامه والضغط عليه ليتمكن من الدخول إلى الشاشة المختارة.

شكل رقم (٣)
الشاشة الرئيسية

2-2-2-2 الشاشة الأولى : شاشة القوانين:

تتمثل بالشكل أعلاه وكما يتضح أن شاشة القوانين ترتبط بفهرس عام للقوانين مرتب زمنياَ اعتماداَ على تاريخ صدور القانون حيث يظهر الفهرس في الجانب الأيمن من الشاشة على هيئة أزرار Buttons يكون للمستفيد الضغط على أي زر من هذه الأزرار التي يمثل كل منها أحد القوانين من مجموع (24) أربع وعشرين قانوناَ للدخول إلى نص القانون المختار ويظهر النص في الجانب الأيسر من الشاشة.

شكل رقم (٤)
شاشة فهرس القوانين

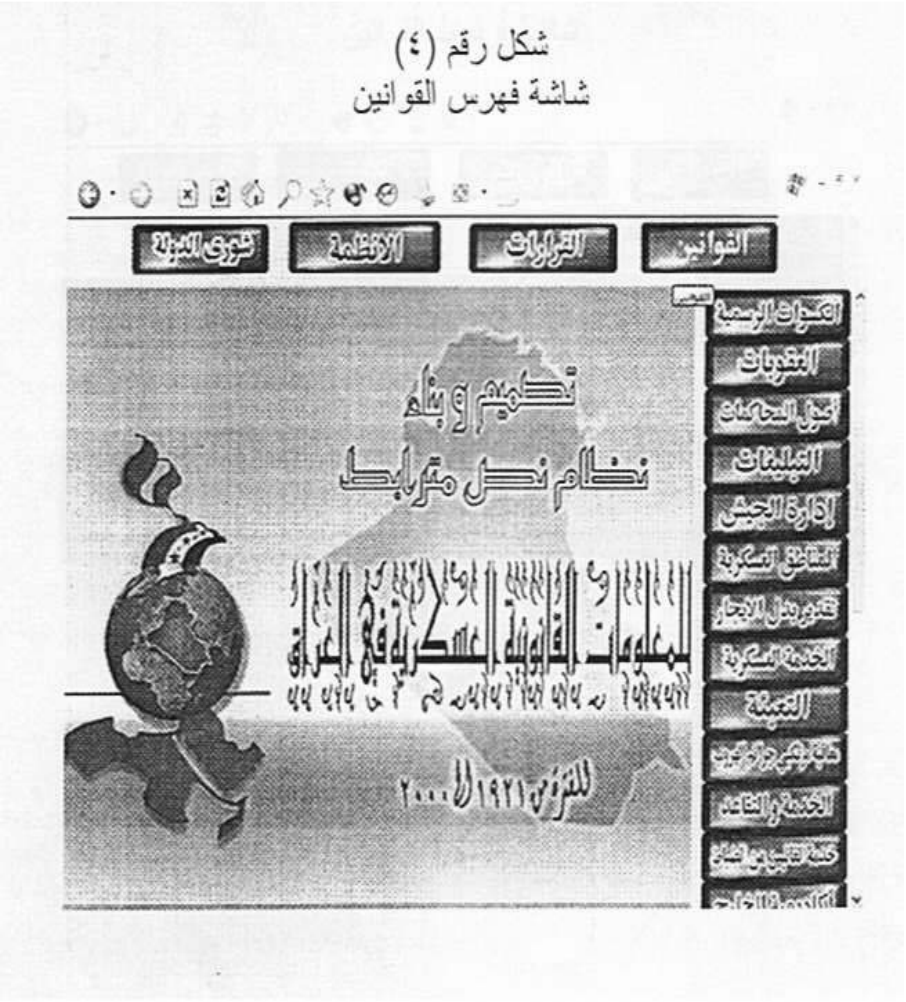

أما في حالة ارتباط أية عقدة من عقد النص بقرار أو بنظام أو بقرار مجلس شورى الدولة تظهر الارتباطات على شكل أزرار أعلى الشاشة تنبه المستفيد إلى وجود ارتباط معين ضمن هذه العقدة وتعطيه القدرة على الدخول إلى أي من هذه الارتباطات عن طريق الضغط على أحد هذه الأزرار ليظهر له (للمستفيد) النص المرتبط بهذه العقدة وكما موضح في الشكل رقم (5).

شكل رقم (٥)
شاشة أرتباط القوانين

2-2-2-3 الشاشة الثانية :شاشة فهرس القرارات:

يظهر أمام المستفيد فهرس القرارات المتكون من أربعة حقول الحقل الأول يمثل السنين مرتبة تصاعدياً تمكن المستفيد من استدعاء قرارات سنة معينة ويقع هذا الحقل يمين الشاشة. أما الحقل الثاني فيمثل رقم القرار وتأريخ صدوره حيث يتم استدعاء القرارات عن طريق رقم القرار وتأريخه كما تحتوي الشاشة على حقل الارتباط الذي يظهر إرتباطات كل قرار بالمواد القانونية الأخرى كأن يرتبط بنص قانوني معين أو بقرار أو بنظام أو بقرار مجلس شورى الدولة وبذلك تظهر أمام المستفيد ارتباطات كل قرار وفق ظهورها في الفهرس وكما هو موضح في الشكل رقم (6).

شكل رقم (٦)
شاشة فهرس القرارات

أما في حالة ربط القرارات فقد يتم ربط القرار بنص مادة ضمن قانون معين أو قوانين متعددة، كما قد يرتبط بقرار آخر أو بقرارات متعددة وهذا ما يحدده نص القرار المراد ربطه.

(أنظر شكل رقم (7)).

شكل (٧)
شاشة ارتباط القرارات

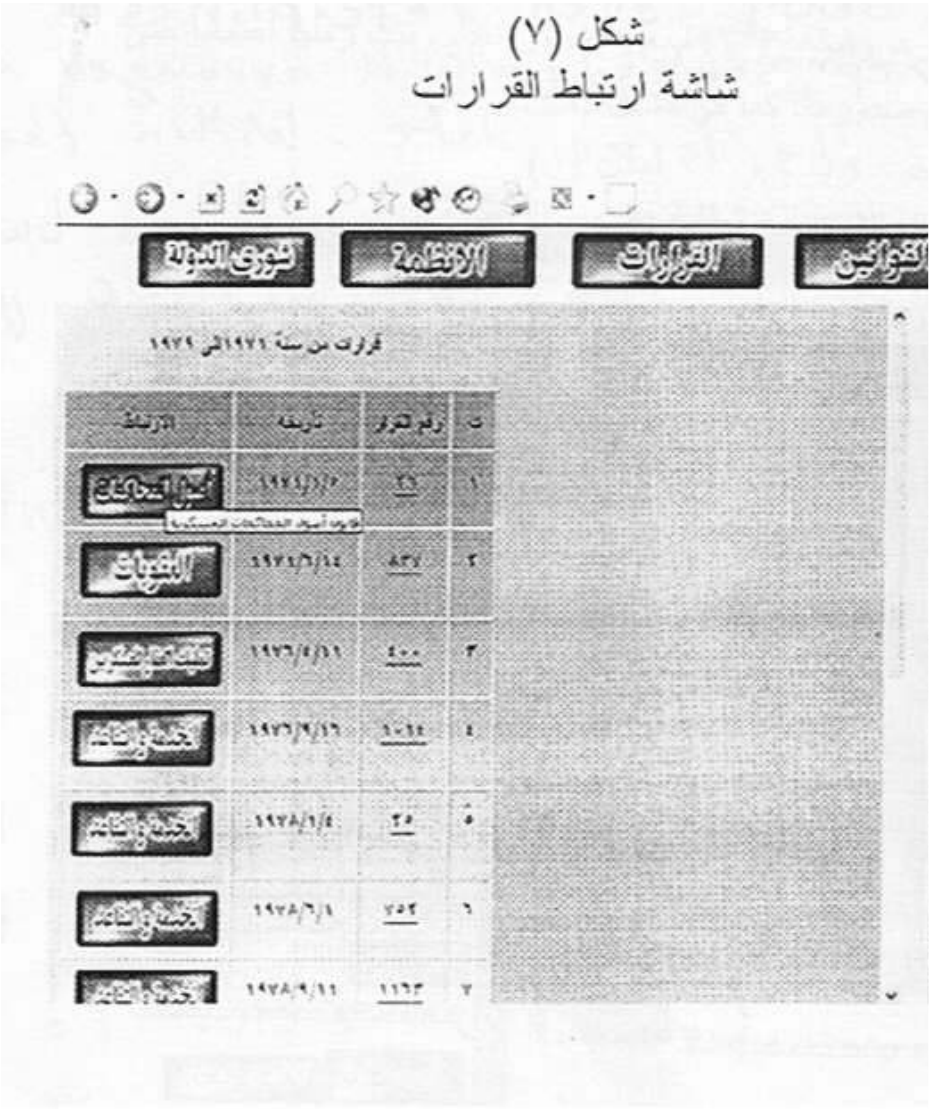

- الشاشة الثالثة : شاشة الأنظمة : 2-2-2- 4

بعد الضغط على زر الاختيار الثالث ضمن الشاشة الرئيسية يتم الدخول إلى شاشة الأنظمة المتضمنة على فهرس بأسماء الأنظمة، أرقامها وتواريخ صدورها والبالغ عددها (27) سبع وعشرون نظام رتبت زمنياً اعتماداً على تأريخ صدورها. كما في الشكل (8).

شكل (٨)
شاشة فهرس الأنظمة

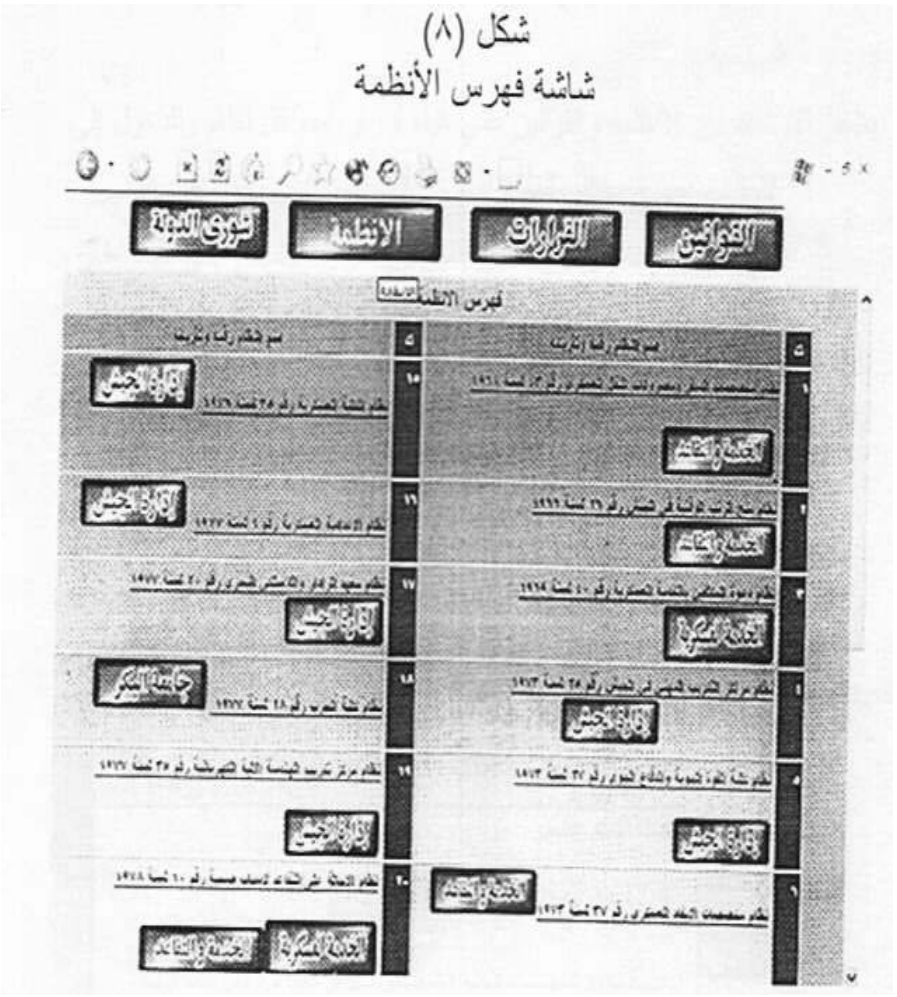

وللدخول إلى أي نظام يوضع مؤشر الفأرة أمام النظام المطلوب ثم بعد الضغط على المؤشر ستفتح شاشة الأنظمة وبذلك يكون بمقدور المستفيد تصفح نصوص الأنظمة وفقاً لاحتياجاته.

ويتم الرجوع إلى الشاشة السابقة (شاشة الفهرس) بوضع مؤشر الفأرة أمام الزر الخاص بالأنظمة الواقع أعلى الشاشة والذي يمثل أحد أزرار الشاشة الرئيسية.

يظهر الارتباط بين الأنظمة والقوانين على هيئة أزرار أمام كل نظام وللدخول إلى الارتباط يوضع مؤشر الفأرة أمام زر الارتباط الذي يحمل أسم القانون وبعد الضغط عليه يظهر النص القانوني المرتبط بالنظام على هيئة أطار Frame فوق فهرس الأنظمة (شكل رقم (9)) حيث يستطيع المستفيد التنقل بين شاشات النظام بيسر وسرعة.

شكل رقم (٩)
شاشة ارتباط الأنظمة

5-2-2-2 الشاشة الرابعة : شاشة قرارات مجلس شورى الدولة :

ترتبط هذه الشاشة بفهرس لأرقام القرارات الصادرة عن مجلس شورى الدولة الخاصة بشرح القضايا العسكرية مع ذكر تأريخ إصدار كل قرار وارتباطاته (شكل رقم 10).

شكل رقم (١٠)
شاشة فهرس قرارات مجلس شورى الدولة

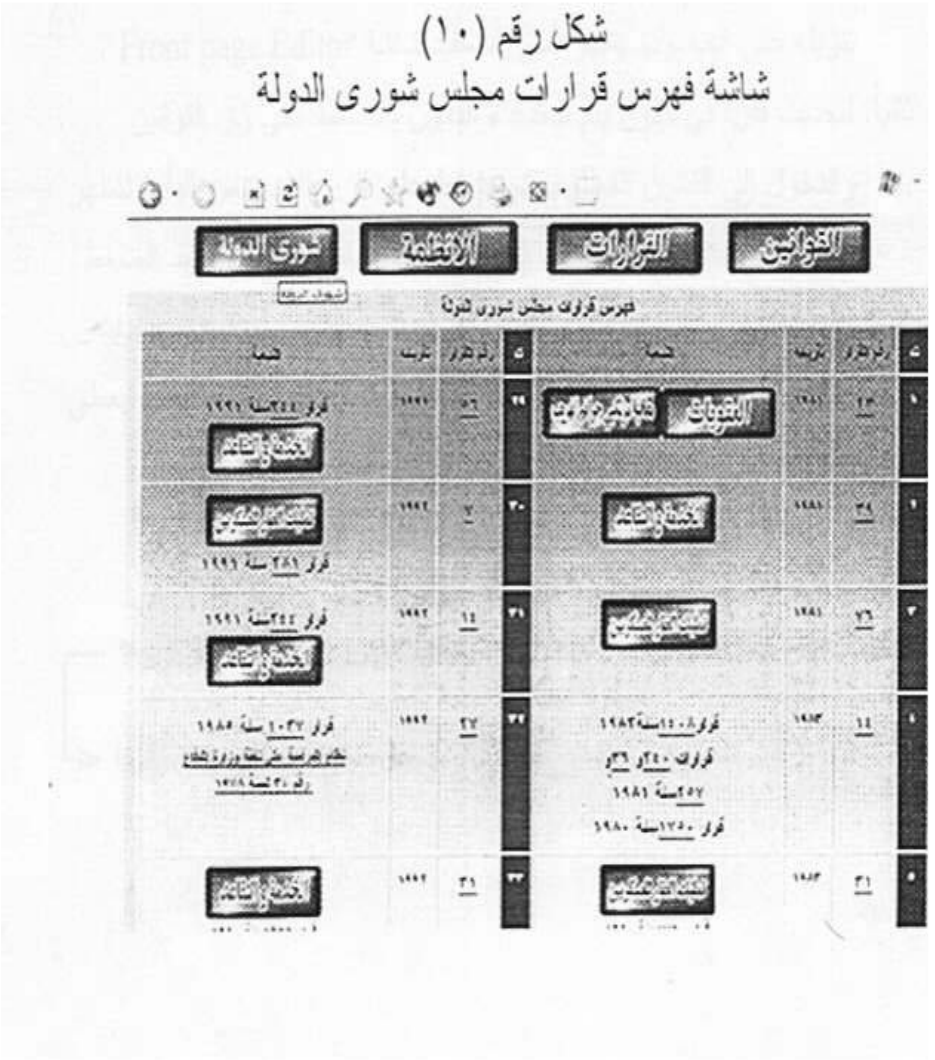

تحديث البرنامج :

لتحديث أية فقرة من فقرات النصوص داخل صفحة معينة لابد من إتباع الخطوات التالية:

أولاَ. توفر برنامج Front page Editor ضمن مجموعة برامج Office XP 2002 النسخة العربية ويعتبر من أدوات Internet Explorer وبعد تنزيله على الحاسوب يظهر أمام المستفيد شاشة Front page Editor.

ثانياَ. لتحديث فقرة في قانون يتم استدعاء القانون بالضغط على زر القوانين والدخول إلى القانون المطلوب ثم نضغط على الزر الأيمن من الفأرة لتظهر قائمة اختيارات يختار المستفيد (خصائص الارتباط التشعبي) وبعد الضغط عليه (فتحه) يظهر Index ويظهر داخل حقل العنوان أسم الملف بصيغته المرمزة بعد استدعاء أسم الملف وفتحه يظهر نص القانون المطلوب ليعطي المستفيد حق التحديث في أية فقرة من فقرات القانون .

وهذا يشمل كافة المعلومات القانونية الواردة ضمن النظام المستحدث.

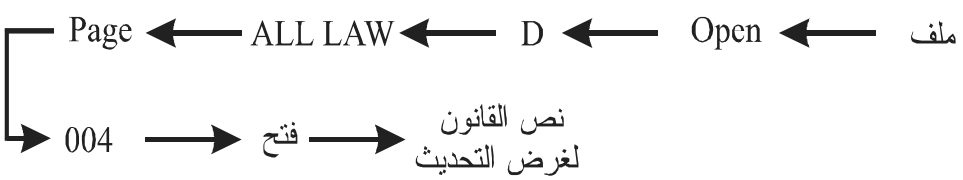

3 ـــ النتائـــج :

بعد تطبيق النظام المستحدث (نظام النص المترابط للمعلومات القانونية العسكرية في العراق للفترة من 1921 لغاية 2000) توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج المدرجة أدناه:

3-1 إتاحة المعلومات على هيئة شبكة نصوص مترابطة توفر للمستفيدين صورة واضحة لجميع ما نشر من تلك المعلومات.

3-2 يربط النظام المصادر الرسمية (التشريعات بكافة أنواعها) بالمصادر غير الرسمية (التفسيرية) ليضع أمام المستفيد إطار متكامل للمعلومات القانونية العسكرية.

3-3 توحيد أسلوب التوثيق في المؤسسة العسكرية باستحداث نظام نص مترابط للتشريعات العسكرية وما يرتبط بها من معلومات قانونية.

3-4 أعتبر النظام كضبط لنصوص المعلومات القانونية العسكرية النافذة لفترة (80) ثمانين عاماً.

3-5 يعتمد النظام الكلمات الواردة في نصوص التشريعات كروابط Links (كلمات مفتاحية) لربط نصوص تلك التشريعات وكل ما يرتبط بها من معلومات قانونية لذا لا يحتاج النظام إلى خبير في التكشيف لتحديد الروابط.

3-6 إضافة إلى رقم التشريع و تأريخ صدوره تم ذكر تأريخ نشر التشريع في الجريدة الرسمية (جريدة الوقائع العراقية) لاعتماده كتأريخ لنفاذ التشريع في معظم التشريعات.

3-7 إظهار التشريعات التي تحكم نفس الحالة بأحكام مختلفة الأمر الذي يمنح المستفيد القدرة على المتابعة التأريخية للتغييرات الحاصلة على الحالة ذات الاهتمام (راجع الشكل رقم 10) .

3-8 لا يحتاج المستفيد أن يكون خبير بالحاسوب أو أن يكون متخصصاً بالأنظمة الآلية الحديثة فالنظام بشاشاته المتعددة يوفر الملاحظات والإرشادات كما أن النظام يتسم بالسهولة واليسر لما يوفر من دعم وإسناد للمستفيد.

3-9 يوفر النظام أنواعاً من المخرجات يحددها المستفيد وفقاً لاحتياجاته منها عرض للنصوص المدخلة وما يرتبط بها من معلومات قانونية ومواد تفسيرية كذلك يزوده بالمخرجات الطباعية (راجع الفقرة 2-2-2-3).

3-10 يوفر النظام والوقت والجهد والسرعة في البحث والاسترجاع (*).

* تم تطبيق النظام تجريبياً في الدائرة القانونية / وزارة الدفاع.

3-11 يطبق النظام على أجهزة الحواسيب المتوفرة في المؤسسة العسكرية ولا يتطلب تطبيقه أجهزة ذات مواصفات خاصة (راجع الفقرة 2-1) .

3-12 نقاط الإتاحة التي يوفرها النظام للمستفيدين هي كالآتي :

- فهرس بأسماء القوانين – أرقامها وتأريخ صدورها.
- فهرس بأسماء الأنظمة – أرقامها وتأريخ صدورها.
- فهرس بأرقام القرارات وتأريخ صدورها.
- فهرس بأرقام قرارات مجلس شورى الدولة وتأريخ صدورها.
- قائمة الروابط (الكلمات المفتاحية) التي تسبق القوانين ذات النصوص الكبيرة.
- أقسام القانون، أبوابه، فصوله ومواده بعناوينها وأرقامها.

3-13 يمنح المستفيدين القدرة على التحديث المستمر للنظام وبهذا يضع أمامهم التغييرات الطارئة على التشريعات.

د. بشرى كمال طه الجبوري

****

المصادر العربية

1. أبادي، الفيروز. قاموس المحيط، بيروت، دار الفكر، مج4، 1983، ص 261.
2. بدران، أوديت مارون وليلى عبد الواحد الفرحان. النص المترابط (الهايبرتكست) م، ماهيته وتطبيقاته، المجلة العربية للمعلومات، مج18، ع1، تونس، 1997، ص72-74.
3. البزاز، عبد الرحمن. مبادئ أصول القانون، 1954.
4. الجصاني، عبد الرسول. فتاوى مجلس شورى الدولة، بغداد، مطبعة وزارة العدل، 1987، 189 صفحة.
5. الخطيب، حسن محمد. مبادئ أصول القانون، البصرة ، مطبعة حداد 1963، ص 8-9.

6. الداغستاني، نضال، أنظمة الكومبيوتر فائقة الوسائط، مجلة الكومبيوتر، مج1، ع11، 1995، ص25.

7. الداودي، غالب، مبادئ القانون: نظرية القانون، 1970.

8. السنهوري، عبد الرزاق وحشمت أبو شثيت. أصول القانون، القاهرة، 1946.

9. شاهين، شريف كامل. مصادر المعلومات الألكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2000 ،ص33.

10. شريف احمد شهم. الإطارات في صفحات الويب، مجلة أنترنيت العالم العربي، س2، ع4، دبي،الإمارات العربية المتحدة، 1998، ص58.

11. الطحان، نجلة، التخطيط لنظام وطني للمعلومات القانونية في العراق (رسالة دكتوراه) بغداد ، الجامعة المستنصرية، 1996، ص36-37.

12. زين العابدين، علي. كيف تعمل شبكة أنترنيت، يونيو، 1997، ص96.

13. عبد الرحمن ، حمدي، فكرة القانون، القاهرة، دار الفكر العربي، 1979، ص 8-9.

14. علوان، فيصل. نظم استرجاع المعلومات الفائقة (النص المترابط) ، المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات، مح3، ع1، 1997. ص21.

15. الفياض، إبراهيم طه. المدخل لدراسة القانون: مجموعة محاضرات ألقيت في قسمي القانون والسياسة / كلية القانون والسياسة بغداد، مكتب الجامعة ، 1975، ص 16-25.

16. قانون مجلس شورى الدولة. وزارة العدل ، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1979، 19 صفحة.

17. قنديلجي، عامر . شبكة أنترنيت وتطبيقاتها في المكتبات ومراكز المعلومات ، المجلة العراقية للمعلومات ، مج3، ع1، 1997.

18. كيرة، حسن . المدخل إلى القانون، ط5، القاهرة، منشأة المعارف، 1974، ص19 .

19. مبارك، سعيد عبد الكريم. أصول القانون، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1982، ص11.

20. متولي، ناريمان إسماعيل، تكنولوجيا النص التكويني (الهيبرتكست) وتنمية الإبتكار لدى الطلاب والباحثين، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س17، ع1، يناير 1997، ص5.

21. المنجد في اللغة والأعلام ط3، بيروت، دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، 1986، ص655.

22. الهجرسي، سعد. الليزرة والهيبرة الوعائية، مجلة عالم الكتاب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، أبريل، مايو، 1990، ص45.

23. الوكيل، شمس الدين. مبادئ القانون، 1968.

Reference In English :

1. Abbot, George L., Hypertext Application, Bulletin of American Society for Information Science, December \ January 1990, p.13.
2. Annual Report of the librarian of Congress, 1995, p. 30-31.
3. Carr, Leslie and Sebastian Rats. LACE: Beyond Simple Hypertext. Bulletin of the American Society for Information Science 1990. P. 26-27.
4. Hassan, Assam M. Herby. Design and Implementation of hypertext Document Structuring system, thesis for M.A Degree, Technology, University, 1994, p. 29.
5. Mc Murdock, George. HTML Journal of Information Science, 1996, p. 198.
6. Pierce, Richard Holton. Hyper Script, Bulletin of the American Society for Information Science, 1990, p. 15-17.
7. Radar, Roy. Writing and reading Hypertext: An overview Journal of American Society for Information Science, Vol. 40, No. 3, 1989, p. 164.
8. Wilson, Eve. The course of Justus, Bulletin of American Society for Information Science, 1990, p. 22-24.